

- 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع
- 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال
- 5: تحسين الصحة النفاسية
- 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية

8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

التجمعات السكانية البشرية، وذلك من خلال تلبية احتياجاتها الغذائية وحاجاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى. غير أن الجوع والفقر كثيراً ما يجبران الفقراء على الإفراط في استخدام الموارد التي تعتمد عليها سبل معيشتهم ذاتها. كما أن تغير المناخ وازدياد ندرة المياه واحتمام النزاعات للحصول على الموارد تشكل جميعاً تحدياتٍ تعرّض الاستدامة البيئية والأمن الغذائي.

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي الى النصف بحلول سنة 2015.
- تحقيق تحسن ملموس بحلول سنة 2020 في معيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
- تعدّ الاستدامة البيئية أساس قاعدة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي يتعيّن إدارتها بطرق تحافظ على بقاء

يرمي الهدف السابع إلى كفاءة الاستدامة البيئية، وله أربع غايات:

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وعكس مسار فقدان الموارد البيئية؛
- الحد من فقدان موارد التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض ملموس بحلول سنة 2010 في معدلات فقدان هذه الموارد؛

ما الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال

أجل تعزيز قدراتها والتغلب على المعوقات التي تعرّض الإدارة المستدامة للغابات، وذلك من خلال تقديم المعلوماات الموثوقة والمشورة في مجال السياسات والمساعدات الفنية.

والمنظمة هي أيضاً عنصر فاعل في برنامج الأمم المتحدة لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وتدعم تطوير أساليب ذات مردودية تكاليفية لرصد عمليات خفض الانبعاثات.

النظم الإيكولوجية الهائية ومصايد الأسماك:

تقدم النظم الإيكولوجية الهائية – الداخلية منها والساحلية والبحرية – للإنسان الموارد اللازمة للأغذية وسبل المعيشة. كما تقوم هذه النظم بوظائف بيئية مهمة أخرى، كثيرة، فتساهم في رفاهية البشر عموماً. وقد كان تحقيق الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الهائية الهدف الرئيس لإدارة مصايد الأسماك على مدار عقود. وتعدّ مودة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة واعتمدت في عام 1995، القاعدة التي تُبنى عليها جهود تشجيع مصايد الأسماك المستدامة «

السياسات للتصدي للتهديدات الرئيسية التي تواجه قاعدة الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها تدهور الأراضي وندرة المياه وإزالة الغابات والرعي الجائر والاستخدام المفرط للموارد البحرية وازدياد انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي. كما توازr المنظمة جهود التنمية المستدامة في المناطق الهشة والعامشية مثل الأراضي الجافة والمناطق الجبلية والمناطق الساحلية التي تتركز فيها الغالبية الساحقة من الفقراء. كذلك تتبكر المنظمة استجابات أفضل للتحديات البيئية العالمية التي تلحق الضرر بالأغذية والزراعة، وفي طليعة هذه التحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية والتنوع البيولوجي.

الغابات:

تساعد المنظمة البلدان في إدارة غاباتها بطرق مستدامة. حيث يوازن النهج المتبع من قبل المنظمة في هذا المجال بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكي تتمكن الأجيال الحالية من حصد منافع الغابات الموجودة على هذا الكوكب، بموازاة صون هذه الموارد كي تلبى حاجات الأجيال القادمة في المستقبل. كذلك تقدم المنظمة المساعدة للبلدان من

تقدم المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء والشركاء الآخرين في التنمية في مجال إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وذلك سعياً لتحقيق أهداف صون الموارد واستخدامها المستدام والتكافؤ في الحصول عليها، بما في ذلك كفاءة استخدام المياه في الزراعة، والحفاظ على إنتاجية الأراضي والتربة، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز تربية الأحياء الهائية والمصايد الداخلية للأسماك، والنظم المتكاملة لإنتاج المحاصيل وتربية الماشية، وإدارة مبيدات الآفات إلى جانب إدارة مستجمعات المياه. كما تقدم المنظمة الدعم لتنفيذ الاتفاقيات البيئية الرئيسية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

إدارة الموارد الطبيعية:

يعدّ الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وبوجه خاص الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية والتنوع البيولوجي، أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن المنظمة تقدم المشورة الفنية وفي مجال

الوقائع الرئيسية

تشير تقرير المنظمة عن تقييم الموارد الحرجية في العالم عام 2010، إلى أنه بالرغم من تراجع إزالة الغابات في العالم من 16 مليون هكتار في السنة خلال التسعينات من القرن الماضي إلى 13 مليون هكتار في السنة خلال السنوات العشر الماضية، فما زالت إزالة الغابات مستمرة بمعدلات مرتفعة ومثيرة للقلق في بلدان كثيرة.

تعد 72 في المائة من مصايد الأسماك في العالم مصايد مستدامة في الوقت الحاضر، وذلك مقارنةً بنسبة 90 في المائة في عام 1974.

بلغ عدد المتضررين من جراء الكوارث المتصلة بتغير المناخ نحو 262 مليون شخص بين عامي 2000 و2004، يعيش 98 في المائة منهم في البلدان النامية.

يعيش ما يزيد على 1.2 مليار شخص في مناطق تعاني من ندرة حادة في المياه.

تشير التقديرات إلى أنّ 250 مليون شخص تضرروا بالفعل من جراء التصحر، كما أنّ مليار شخص آخر مهددون بخطر التصحر.



التصحر: مليار شخص معرضون للخطر.
©FAO/Giulio Napolitano

الطاقة الحيوية:

ما زال عمل المنظمة في مجال إيجاد مصادر متجددة للطاقة مستمراً منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في عام 1981. فقد قامت المنظمة منذ عام 2006 بأعمال ملموسة بشأن الصلات القائمة بين الأمن الغذائي وتطوير الطاقة الحيوية. ومن بين النشاطات الحديثة للمنظمة في هذا المجال، الترويج لاستخدام الطاقة الحيوية الصغيرة النطاق بهدف زيادة فرص حصول التجمعات السكانية الريفية على الأشكال الحديثة من الطاقة المنخفضة الكربون، وذلك كأداة رئيسية للحفاظ على الأمن الغذائي وتحسينه في ظلّ تغيّر المناخ.

تغيّر المناخ:

يؤثر تغير المناخ وتقلّبه تأثيراً عميقاً في الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، التي تغطي 60 في المائة من سطح الأرض. ويؤدي هذا إلى تباطؤ التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبوجه خاص الأهداف المتعلقة بتخفيض نسبة الجوع والفقر وكفاءة الاستدامة البيئية. ويغطي عمل المنظمة في هذا المجال مجموعة عريضة من النشاطات التي تتراوح بين المحلي والعالمي وبين الأعمال الفورية واستراتيجيات التعامل مع تغير المناخ على المدى الطويل. كما تولي المنظمة عناية خاصة لتحديد الفرص المتاحة والممارسات التي قد تساهم في خلق أوجه التكاتف والتعاقد بين التكيف والتخفيف من حدة التأثيرات. وتعمل المنظمة كذلك على تقوية قدرات البلدان الأعضاء من أجل مراعاة مصادر القلق المتصلة بتغير المناخ في عمليات التخطيط للأمن الغذائي والتنمية في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك وفي مجال الانتاج المستدام للأغذية.

وتتمية تربية الأحياء المائية من أجل المستقبل. فهذه المدونة تولي الرعاية اللازمة للجوانب البيئية في هذا القطاع.

المياه:

في ظلّ تقادم ندرة المياه وهيمنة الزراعة على استخدامها، تقوم المنظمة بمعالجة مشكلات كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها. حيث تركز المنظمة على الممارسات الجيدة في مجال استخدام المياه وصيانتها، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتجميع المياه، وتحديث شبكات الري، وإدارة المياه داخل المزرعة، والتخفيف من آثار الجفاف، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال. كما تساهم المنظمة في صياغة الاستراتيجيات القطرية والإقليمية الخاصة بالمياه. كذلك يقوم النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة لدى المنظمة (AQUASTAT) بجمع المعلومات المتعلقة بموارد المياه واستخدام المياه في الزراعة في البلدان الأعضاء وتحليل هذه المعلومات ونشرها. وتساهم المنظمة بصورة كبيرة أيضاً في إعداد تقرير الأمم المتحدة بشأن تنمية الموارد المائية في العالم.

التنوع البيولوجي:

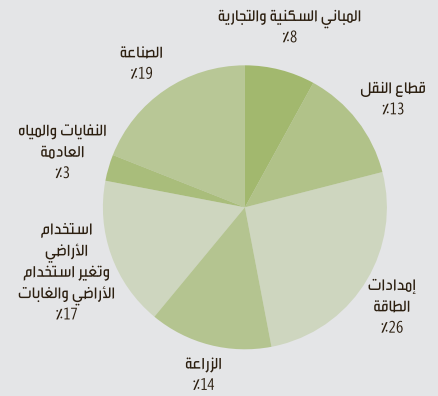
أنشأت المنظمة في عام 1983 هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، إدراكاً منها لأهمية التنوع البيولوجي لكل من الأغذية والزراعة. وتسعى الهيئة إلى صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام، وذلك بموازاة الاقتسام المنصف والمتكافئ من جانب الأجيال الحاضرة والمستقبلية للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد. وتمثل الهيئة منبراً دائماً للحكومات من أجل التباحث في المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة والتفاوض بشأنها. وقد أجرت الهيئة مفاوضات تتعلق بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبخطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.

التربة والأراضي:

تُعتبر التربة والأراضي القاعدة اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي وتقديم الخدمات الحيوية من جانب النظم الإيكولوجية مثل الحفاظ على دورة المياه والتنوع البيولوجي وامتصاص ثاني أكسيد الكربون. ولذلك تجري المنظمة تقديرات لتدهور الأراضي على الصعيد العالمية والقطرية والمحلية، كما تشجع اعتماد التكنولوجيا وأساليب العمل المتطورة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع.



حصاد قصب السكر لإنتاج الإيثانول في البرازيل.
©FAO/Giuseppe Bizzarri

تساهم الزراعة وإزالة
الغابات إلى حد كبير في
انبعاثات غازات الدفيئة

انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاعات

المصدر: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2007

